

## أي برنامج حكومي نريد؟!

لا يزال برنامج الحكومة المعروض متأخراً على مجلس الأمة يمثل مادة مهمة للبحث والتداول والنقاش ، وفي ظننا أنه لا يكفي أن تفي الحكومة بواجبها الدستوري شكلياً فتتقدم ببرامجها وإنما المهم أن يضع هذا البرنامج أساساً تنفيذياً لخطة التنمية المنشودة بما يحقق المصلحة العامة للبلاد والمجتمع ، وصولاً إلى أداء حكومي مبني على منهج واضح وخطة محددة تلتزم بهما أجهزة الدولة وتتم محاسبة الحكومة ومراقبة أدائها من خلالهما .

وعندما تفحصنا برنامج الحكومة ، فإنه لم يلفت انتباهنا كثرة التفاصيل فيه ولا الطول المتعمد له ولا حشد الشعارات والأهداف المطروحة في ثناياه ، التي يبدو أنها كانت تستهدف التغطية على نقطة الضعف الرئيسية للبرنامج والثغرة الكبرى فيه ، بقدر ما أثار اهتمامنا أن الرؤية الحكومية لا تزال كما كانت منحصرة في حدود الوضعية الراهنة للكويت والنطاق الريعي للاقتصاد المعتمد على إيرادات بيع النفط وإعادة إنفاقها عبر قنوات الإنفاق الحكومي المعتادة ، مع محاولة ترشيديه لفظية للحد من العجز المتنامي في الميزانية !

وفي ظننا أنه ليس هناك معنى لبرنامج الحكومة أو أية خطة تنموية ما لم يكن هناك فكريسندهما ورؤية مستقبلية ينطلقان منها وتأخذ باعتبارها ما هو واقع من مشكلات وعقبات وما هو آتٍ من مصاعب وتحديات وموقعنا في هذا العالم التنافسي ، حيث التقدم بل البقاء فيه دائماً للأفضل .

وبالتأكيد فإن بقاءنا كدولة معتمدة على مورد واحد هو النفط الذي أصبح يكاد يفي متطلبات الباب الأول لم يعد ممكناً !

وهذا ما يدفعنا للتساؤل: أين الخيارات البديلة للنفط حتى ولو كانت متواضعة ؟ وكيف تعامل برنامج الحكومة وقبلة الخطة التنموية المقترحة للسنوات الخمس القادمة مع جغرافية الكويت السياسية ، وما ستكون عليه سلباً أو إيجاباً خاصة إذا علمنا بالتأثير المباشر لها على هيكلية الاقتصاد ودوراته ؟ وهل الكويت إرث لهذا الجيل أم أنها أمانة نتسلمها ونسلمها جيلاً بعد جيل؟ إن ما نؤمن به هو أن الكويت ليست ملكاً لهذا الجيل وحده ، وهي أمانة تحمل كل معاني هذه الكلمة

ولابد أن نحفظ للأجيال القادمة حقوقها غير منقوصة ، وهذا ما يدعونا لنسلك مسلكاً آخر يختلف تماماً عما نحن عليه الآن ، من اقتصاد ريعي وإنفاق استهلاكي .

ولئن كان معدُّو برنامج الحكومة وقبلهم معدُّو مشروع الخطة الخمسية قد اعترفوا بأن مشاكل الحاضر هي ترسبات لأخطاء الماضي ، فإننا بكل أسف نلاحظ أنهم أنفسهم لا يزالون يخطئون بل يتبعون مسلك الأخطاء السابقة نفسه.

فهل نجد لتلك الأسئلة الكبيرة التي طرحناه إجابات كبيرة من خلال برنامج حكومي لحكومة تحمل رؤية للمستقبل ونهجاً بديلاً يكون أساساً لإنطلاقه توابك طموحنا ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين؟